نشرة صندوق النقد الدولي

اتفقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على مضاعفة جهودها لصياغة منهج تعاوني منسق لإقامة نظام مالي عالمي مستقر يدعم التعافي الاقتصادي (الصورة: صندوق النقد الدولي).

اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تحث على اتباع منهج منسق في إصلاح النظام المالي

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢٤ إبريل ٢٠١٠

- القادة يؤكدون ضرورة معالجة التحديات الباقية على أساس تعاوني
- مهمة تقوية العمل التنظيمي والرقابي في القطاع المالي لم تكتمل بعد
- لا تزال هناك مخاطر تتعلق بالبطالة وتصاعد الديون الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال

حثت اللجنة المعنية بتوجيه سياسات الصندوق على اتباع منهج تعاوني ومنسق في إصلاح النظام المالي الدولي لدعم تعافي الاقتصاد العالمي.

صرح معالي الدكتور يوسف بطرس غالي، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي بأن "الاقتصاد العالمي يبدو في سبيله إلى التعافي. ومن المؤكد أن أسوأ مرحلة قد انتهت، لكننا لم نتجاوز الأزمة بعد. فنحن نلمس تحسنا متزايدا في التعافي الاقتصادي، لكننا نلمس أيضا وجود تفاوت في درجة تحقيقه، تفاوت داخل البلدان ذاتها، وتفاوت بين مختلف البلدان.

وصرحت اللجنة في بيانها بأن مشكلات القطاع المالي هي جوهر الأزمة العالمية الأخيرة. وأضافت: "لا يزال من الضروري تقوية التنظيم والرقابة في القطاع المالي وإكسابه قدرة أكبر على تحمل الأزمات، لكن هذه المهمة لم تكتمل بعد. ونحن متفقون على مضاعفة الجهود لصياغة منهج تعاوني ومتسق نحو إقامة نظام مالي عالمي مستقر يمكن أن يدعم التعافي الاقتصادي."

ونبه السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى أن الاقتصادات المتقدمة بسعيها لسد الثغرات في التنظيم المالي تخاطر بإقامة قواعد تنظيمية غير متسقة يمكن أن تتسبب في مشكلات تنسيقية جديدة. وصرح للصحفيين بأن "قواعد اللعبة يجب أن تكون شبه متطابقة أو متسقة."

وبعد انعقاد سلسلة من الاجتماعات على خلفية التحركات الجارية لتقديم الدعم الدولي لليونان، قال القادة الماليون إن دلائل ازدياد قوة التعافي العالمي أمر مشجع، لكن هناك تحديات كثيرة باقية ينبغي معالجتها على أساس تعاوني، بما في ذلك تعزيز إنشاء فرص العمل وإبقاء المخاطر التضخمية قيد السيطرة.

برنامج اليونان

وقال السيد ستراوس–كان متحدثا في مؤتمر صحفي يوم ٢٤ إبريل إن المفاوضات مع السلطات اليونانية جارية وسوف تعلن التفاصيل بمجرد استكمالها.

وفي إجابة للمدير العام حول الرسالة التي يوجهها للشعب اليوناني قال إنه ينبغي ألا يخشى الصندوق. فالغرض من هذه المؤسسة التي تضم ١٨٦ بلدا عضوا هو تقديم الموارد نيابة عن المجتمع الدولي. وأضاف إن "اليونان والبلدان الأخرى ينبغي أن ترى الصندوق كما هو اليوم."

وقال الدكتور بطرس غالي إن الصندوق تغير في السنوات الأخيرة، حيث أصبح للأسواق الصاعدة مساهمة أكبر في اتخاذ القرار. وأضاف قائلا للصحفيين: "إنه الآن مؤسسة مختلفة".

المرحلة القادمة

وقال السيد ستراوس–كان إن العالم يواجه عدة قضايا أساسية وهو ينتقل إلى مرحلة رابعة في هذه الأزمة ــ وهي استمرار البطالة المرتفعة، وتصاعد الدين الرسمي، والمخاطر الناشئة عن زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة.

وحدد سيادته مراحل الأزمة على النحو التالي: ١– الذعر المبدئي، ٢– رد الفعل الدولي المنسق، ٣– الارتياح عند ما بدأ تأثير التدابير المتخذة، ٤– إعادة البناء مع استمرر التعافي. وعرض المدير العام لثلاث قضايا تواجه الصندوق مع انتقال الاقتصاد العالمي إلى مرحلة إعادة البناء.

- **إصلاح القطاع المالي:** يجب أن تنسق البلدان عملها لضمان الاتساق في التنظيم. "والتنسيق لا يعني أن كل شيء يجب أن يتم بنفس الطريقة في كل مكان لأن هيكل الصناعة ونمط التكامل ليس موحدا، وإنما عند القيام

بعمل ما ينبغي أن ننظر ليس فقط في تأثيره على البلد المعني ولكن في عواقبه على بقية العالم أيضا حتى نتجنب أي نوع من المراجحة التظيمية." وسوف يعد الصندوق تقريرا عن الإصلاح التنظيمي لتقديمه في اجتماعاته القادمة.

- **التقييم المتبادل بين اقتصادات مجموعة العشرين:** نظر الوزراء في نتائج عملية تقييم السياسات الجارية في بلدان مجموعة العشرين، وهي عملية تهدف إلى استكشاف ما إذا كانت هذه السياسات تعمل معا على دعم التعافي الاقتصادي. وقال السيد ستراوس-كان إن النتائج المبكرة "تبعث على التفاؤل" إلى حد كبير. ومن المقرر أن يقدم الصندوق تقرير وتوصيات حول النتائج المتعلقة بالبطالة والدين العام لقادة مجموعة العشرين عند اجتماعهم في تورونتو في شهر يونيو القادم.

- **الحصص والحوكمة في الصندوق:** أعلن صناع السياسات التزامهم باستكمال إصلاح نظام الحوكمة والحصص في الصندوق قبل شهر يناير ٢٠١١. ويهدف هذا الإصلاح إلى التوافق مع ما حدث من تحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية عن طريق إعادة توزيع حصص العضوية ــ التي تعكس مساهمة كل بلد عضو في الصندوق وقوته التصويتية النسبية.

وقد عقدت مجموعة العشرين للبلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة اجتماعات مع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في العاصمة واشنطن للمرة الأولى، مما يعزز التعاون بين المجموعتين. كذلك اجتمعت مجموعة الأربعة والعشرين بلدا ناميا لمناقشة ردود الفعل تجاه الأزمة العالمية وعواقبها.

واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي تعقد اجتماعاتها مرتين سنويا في المعتاد، تتولى الإشارة على الصندوق بالتوجه الملائم لعمله. وتضم اللجنة ٢٤ عضوا من محافظي البنوك المركزية أو الوزراء أو غيرهم من المسؤولين الرسميين على نفس المستوى الوظيفي من بين أعضاء مجلس محافظي الصندوق الذي يضم ١٨٦ بلدا.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.